

Distr.
GENERAL

S/1999/99
30 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المعد عملاً بقرارات مجلس الأمن
١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وهو يغطي الفترة منذ تقريره الأخير، S/1998/1221، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ثانيا - الحالة في كوسوفو

٢ - يتناول هذا التقرير الجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في الحالة في كوسوفو. وهو يستند إلى معلومات قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك إلى معلومات قدمتها دول أعضاء فرادى. وترد المعلومات التي قدمها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المرفقين الأول والثاني، على التوالي. وينبغي اعتبار هذه المعلومات، التي قدمتها منظمات مشتركة مباشرة في رصد الحالة في كوسوفو، بوصفها مكتملة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.

العنف

٣ - ظلت حالة حقوق الإنسان في كوسوفو خطرة باستمرار قرابة أحد عشر شهرا. وقد أسفر وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن انخفاض عدد الأشخاص المشردين داخليا والمصابين من المدنيين، والتقليل من استعمال الأسلحة الثقيلة ومن تدمير الممتلكات وسبل العيش. بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت استمرار العنف في كوسوفو، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار، وازدادت حالة حقوق الإنسان تدهورا، إلى درجة حدوث مذبحه ألبانيي كوسوفو المدنيين في راكاتش.

٤ - وأكثر العناصر الجديدة إثارة للانزعاج انتشار العنف في كوسوفو وتحول طبيعة ذلك العنف. فقد كان القتال قبل وقف إطلاق النار مقتصرًا على بعض المواقع الجغرافية، وكانت خطوط الاشتباك غير ثابتة بالرغم من إطلاق نار القناصة من حين إلى آخر خارج منطقة المواجهات. وفي العديد من الحالات،

هرب السكان المدنيون من المواقع المهددة إلى مناطق تعتبر آمنة نسبياً، وانتقل بعضهم إلى مناطق حضرية داخل كوسوفو بينما انتقل آخرون عديدون إلى مناطق أكثر تعرضاً للخطر يصعب الحصول فيها على المأوى والغذاء. وإثر وقف إطلاق النار، بدأ العديد من الأشخاص المشردين داخليا العودة إلى ديارهم، بيد أن العديد منهم لا يزال يعرب عن خوفه من القوات الحكومية والوحدات شبه العسكرية في القرى وحواليها. ويتكرر الآن حدوث أعمال عنف محسوبة تعقبها تدابير انتقامية في المدن التي كانت، حتى فصل الشتاء، خالية من العنف بشكل ملحوظ، حتى خلال تدفق المشردين داخليا إلى المناطق الحضرية التي كانت موارد الاجتماعات تتحمل فوق طاقتها أصلاً. وباستثناء بعض الحوادث المتفرقة، لم تشرع طوائف المقيمين في مدن كوسوفو الكبيرة المتعددة الأعراق في استخدام العنف ضد بعضها البعض. ومع ذلك، فإنه يمكن لأعمال العنف ذات الأهداف المحددة وحالات التعبير عن السخط العام المتزايدة خلال الشهر الماضي أن تهدد السلم تهديداً بالغاً في المناطق الحضرية.

٥ - وفي كانون الأول/ ديسمبر، حاول الموظفون الميدانيون التابعون لمفوضية حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متابعة أعمال العنف الواضحة بإجراء مقابلات مع ضحايا العنف والأسر والقادة المجتمعيين ليس فقط في أعقاب حوادث العنف مباشرة ولكن حتى بعد وقوعها بوقت طويل أيضاً. وفي حين كانت بعض أعمال العنف معروفة على نطاق واسع، كان أغلبها، فيما يبدو، مجهولاً ولا سيما في الحالات التي كان مرتكبوها، سواء من الشرطة الصربية أو من الوحدات شبه العسكرية الألبانية في كوسوفو لا يزالون يحتفظون بمواقعهم أو بسيطرتهم في المنطقة أو بالقرب منها. وتلاحظ مفوضية حقوق الإنسان أن التحول في طبيعة العنف في كوسوفو قد قلص المنطقة الجغرافية التي يسودها الأمان الملموس، ونجم عنه زيادة فعلية في عدد الأشخاص الذين يعيشون في خوف من التعرض مباشرة للعنف أو المعاملة التعسفية. وخلال هذه الفترة، كان المهاجمون يطلقون النار مباشرة بصورة انتقائية على الأرصفة والمقاهي في المدن. وكذلك على سيارات المدنيين، بل وعلى سيارة يبدو بشكل جلي أنها تقل بعض أفراد إحدى الأسر، وقد وقع ذلك في حادثة واحدة على الأقل.

٦ - إن أعمال العنف والمعاملة التعسفية التي اتسمت بها هذه الفترة قد استهدفت، تحديداً، أفراداً وأطرافاً من ذوي النفوذ المعروفين بتفتحهم ومرونتهم في العلاقات بين الطوائف. وتخلص مفوضية حقوق الإنسان مع القلق إلى أن كوسوفو التي ظلت فيها الأعراف القائمة على السمعة الشخصية تحكم العلاقات الاجتماعية طوال أجيال داخل وبين جميع طوائف المنطقة، تشيع في أرجائها الآن رسالة مفادها أن سمعة التحلي بالسلوك المتفتح والمرن ليست ضماناً للسلامة الشخصية. والمسؤولية عن أعمال القتل المستهدفة أصبحت بشكل متزايد أمراً يتوقف على ما ينسبه جانب أو آخر لغيره. وكثيراً ما تحدد هوية المهاجمين بأنهم "أشخاص ملثمون"، وقد أظهرت المقابلات التي أجرتها مفوضية حقوق الإنسان مع الشهود أن "الأشخاص الملثمين" بدت منهم دلائل على عدم الإلمام بالبيئة المحيطة بهم مباشرة. وفضلاً عن ذلك، فإنه نادراً ما يعلن أحد مسؤوليته عن أعمال العنف، مما يزيد من استفحال نزعة الاستقطاب والشعور بالخوف. وحتى الآن لم يقدّم مرتكبو أعمال العنف وسوء السلوك الرسمي الجسيم

المسؤولون عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية طوال هذه الأزمة إلى العدالة، مما يوحي بأن مرتكبي هذه الأعمال قد أفلتوا من العقاب.

٧ - ولا يكفي موجز مقتضب عن أرقام الضحايا لتصوير الطريقة التي تحولت بها طبيعة العنف ضد المدنيين، أو لإظهار كيف أدى ذلك إلى زيادة مناخ الخوف. ومن شأن سرد لوقت ومكان الأحداث الرئيسية أن يبين، على نحو أفضل، الطريقة التي انتشرت بها التوترات.

٨ - وقد أدى اختطاف وقتل نائب عمدة كوسوفو بولي في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، وهو ما أشرت إليه في تقريره الأخير، إلى احتجاجات عامة استغرقت عدة أيام وقامت بها الطائفة الصربية. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر هاجم مغبيرون مسلحون مقهى في كوسوفسكا ميتروفيتشا، وقتلوا أحد ألبانيي كوسوفو على الفور، وتوفي آخر فيما بعد متأثراً بجراحه، ويستفاد أنه عضو بقوة الأمن المحلية في الحكومة البلدية المنشأة حديثاً. وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت وحدات شبه عسكرية من ألبانيي كوسوفو مسؤوليتها عن قتل صربي طاعن في السن من قرية أوبرانزا في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر حيث أطلقت عليه النيران وهو على درج منزله. وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر عشر على ثلاثة من الفجر قتلى في كوسوفسكا ميتروفيتشا. وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عشر على جثث خمسة من ألبانيي كوسوفو مطروحة بجانب الطرق أو الجسور، في ثلاث مناطق بلدية اثنتان منهما في بريزن، واثنان في كوسوفسكا ميتروفيتشا وواحدة على طريق بيك - ديكان. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، عشر على أحد ألبانيي كوسوفو مقتولا بالقرب من قرية درميناك. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، عشر على عامل صربي من مدرسة أوروسيفناك الزراعية مقتولا عند مشارف المدينة.

٩ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير عشر على جثث لعدد من الصرب مطروحة بطريقة جلية في منطقة الغجر المجاورة لكوسوفسكا ميتروفيتشا. وفي الوقت ذاته قتل مغبيرون مجهولو الهوية أحد ألبانيي كوسوفو أمام منزله في ستيملي. وفي أثناء ليلة ٤ - ٥ كانون الثاني/يناير، قُتل اثنان من ألبانيي كوسوفو عند إحدى محطات بيع الوقود في فيتينا، في الجنوب الغربي من غينيلاني، وهي منطقة يندر فيه العنف نسبياً. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، انفجرت قنبلة يدوية خارج مقهى صربي في بريشتينا، أعقبها إطلاق أعيرة نارية في بريشتينا، فضلاً عن القيام بأعمال تخريب المقاهي التي يرتادها أفراد الطائفة الألبانية في بريشتينا. وفي ٦ كانون الثاني/يناير تسبب مقتل أحد موظفي شركة الكهرباء الصربية خارج بريشتينا وهو من كوسوفو بولي، في قيام مظاهرة مسلحة غاضبة للمدنيين الصرب، الذين أغلقوا جميع الطرق فعلاً داخل بريشتينا وخارجها في ٧ كانون الثاني/يناير. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قُتل أحد ألبانيي كوسوفو وجرح آخر على يد مغربين مجهولي الهوية كانوا قد أطلقوا نيران أسلحتهم من إحدى السيارات.

١٠ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، قتل مدير مركز الإعلام في كوسوفو، أنور مالوكو، على يد مغربين مجهولي الهوية عندما كان يخرج من سيارته في إحدى ضواحي بريشتينا. وفي اليوم ذاته، أطلق النار على رجل من ألبانيي كوسوفو وقتل في سيارة بالقرب من بيك. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أطلقت النيران على

رجل من ألبانيي كوسوفو وقتل أمام منزله في كوسوفسكا ميتروفيتشا على يد مغيرين مجهولي الهوية، كما تفيد التقارير بمقتل آخر في أوروسيفاك. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، عثر على جثة مشوهة لأحد عمال الغابة المحلية، وهو صربي، في البقعة ذاتها التي كانت قد تركت فيها جثة نائب عمدة كوسوفو بوليي منذ أقل من شهر قبل ذلك على الطريق السريع خارج بريشتينا.

مذبحة راتشاك

١١ - في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير حدث قتال في قرية راتشاك والمناطق المجاورة لها، بالقرب من ستيملي. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير دخلت الشرطة الصربية والوحدات شبه العسكرية راتشاك. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفادت بعثة التحقق في كوسوفو بعثورها على ٤٥ جثة لمدينين من كوسوفو، منها ثلاث جثث لنساء وطفل واحد على الأقل والعديد من الرجال الكبار في السن، ووجدت ١١ جثة منها في المنازل و ٢٣ جثة فوق منطقة مرتفعة خلف القرية، والجثث الأخرى في أماكن مختلفة من المنطقة المجاورة مباشرة للقرية. وبدا أن كثيرا من القتلى اعدموا بإجراءات موجزة، وأطلقت النيران على رؤوسهم ورقابهم من مسافة قريبة. والمجلس على علم بالتطورات التي حدثت في أعقاب مذبحة راتشاك والتي أدت إلى إصدار البيان الرئاسي S/PRST/1999/2 المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد وردت معلومات مفصلة بشأن هذه الحادثة في التقرير الخاص لبعثة التحقق في كوسوفو المرفق برسالتي المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وفي تقرير البعثة المرفق برسالتي المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

١٢ - وقد أدان المذبحة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة في بيان صدر في ١٦ كانون الثاني/يناير من براغ، والمفوض السامي لحقوق الإنسان في رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير موجهة إلى رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الرئيس ميلوسيفيتش، وطالبا بإجراء تحقيق فوري بشأن القتلى في راتشاك. بيد أن عدم التعاون من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المجتمع الدولي، أدى إلى العرقلة المتعمدة للجهود المبذولة في مجال التحقيق والطب الشرعي في أعقاب هذه المذبحة. وقد ردت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لويز أربور على أعقابها دون الحصول على سمة دخول على حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عند محاولتها دخول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتحقيق في مذبحة راتشاك. وتواصل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأكيدها بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليس لها اختصاص للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة في كوسوفو. ولحل هذه المشكلة اقترحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تصرح علنا بأن دخولها إلى كوسوفو لن يمس موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الاختصاص وأنها لن تستخدم هذا الدخول لإثبات أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خضعت طوعا لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بيد أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واصلت منع المدعية العامة من دخول كوسوفو.

١٣ - وفي الوقت ذاته فني ١٨ كانون الثاني/يناير، نقلت جثث الضحايا من الموقع إلى بريشتينا، حيث خضعت للتشريح، بوجود مراقبين من البعثة. على أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن تستجيب لنداء رئيس فريق الطب الشرعي الفنلندي بتأجيل الفحوص حتى يصل الخبراء الفنلنديون. وقد وصل فريق خبراء البحث الجنائي إلى بريشتينا في ٢١ كانون الثاني/يناير. بيد أنه، في ذلك الوقت، كان قد تم تشريح ١٦ جثة دون حضور الخبراء الفنلنديين. وقام الفريق الفنلندي مع خبراء صربيين وأجانب، بتشريح الجثث الباقية كما فحصوا الجثث التي تم تشريحها من قبل.

حالات الاختطاف وأخذ الرهائن

١٤ - خلال هذه الفترة لم تظهر معلومات جديدة كما لم يتطوع أحد بتقديم معلومات عن مكان أو مصير الأشخاص المختطفين أو الذين أبلغ عن فقدانهم. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وبعد أن اجتمع رئيس البعثة السفير وليم ووكر، مع أسر الأشخاص الذين اختطفوا من أوراهاوفاتش أعلنت البعثة أنها فتحت مكتباً خاصاً للتحقيق في تقارير الاختطاف. وتلقى المكتب الذي يعمل به بالتناوب محققان دوليان، شهادات بشأن حوادث الاختطاف المبلغ عنها.

١٥ - وفي الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر إلى ٢ كانون الثاني/يناير، وأثناء القتال الذي دار حول بودوفنو، أفادت التقارير بأن القوات شبه العسكرية التابعة لألبانيي كوسوفو أسرت ١١ من الصرب وألبانيي كوسوفو، وأطلقت سراحهم بعد تدخل البعثة وبعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو.

١٦ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، عندما شرع رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة السيد نوت فولباك، في زيارة ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، هاجمت الوحدات شبه العسكرية من ألبانيي كوسوفو قافلة للجيش اليوغوسلافي في الشمال الشرقي من كوسوفسكا ميتروبيتشا وأسرت ثمانية من أفراد الجيش، بمن فيهم العديد من المجندين. وقد أدى هذا إلى أكبر عملية حشد لقوات المشاة والمدركات والمدفعية منذ نشر بعثة التحقق في كوسوفو. وقد شرع ممثلو البعثة في إجراء مفاوضات لإطلاق سراح الأسرى، استمرت بصورة مكثفة طوال فترة زيارة الرئيس، وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أطلق سراح الثمانية أفراد. على أن إطلاق سراحهم لم يؤدي إلى خفض قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المنتشرة في شتى أنحاء المنطقة. وقد أكد ساينوفيتش نائب رئيس وزراء يوغوسلافيا، وجميع المسؤولين في الحكومة الصربية أن إطلاق سراح أفراد الجيش تم بدون شروط تماماً. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، صدر بلاغ عن الوحدات العسكرية لألبانيي كوسوفو أكد أن إطلاق سراح الأفراد الثمانية كان جزءاً من عملية تبادل لتسعة من "السجناء".

الاحتجاز والمحاكمات

١٧ - يستمر ورود التقارير عن عمليات الاحتجاز التعسفية والمعاملة السيئة للسجناء بصورة منتظمة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والتي تقع ضمن اختصاص وزارة العدل. ولا تلوح في الأفق أي تدابير من شأنها بناء الثقة بين الطوائف. ومما سيكتسب أهمية خاصة تنفيذ النقطتين ١٠ و ١١ من اتفاق ١٣ تشرين

الأول/ أكتوبر بين الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، وريتشارد هولبروك المبعوث الخاص للولايات المتحدة، والإفراج عن المعلومات المتعلقة بآماكن الذين أبلغ عن اختطافهم وفقدهم، والتعاون الكامل من جانب جميع الأطراف مع لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين.

١٨ - وتستمر إجراءات المحاكمات بصورة منتظمة بشأن التهم الجنائية المتصلة بالأنشطة المزعومة الإرهابية والمناهضة للدولة، والتآمر لمساعدة تلك الأنشطة والتحريض عليها، في جميع محاكم منطقة كوسوفو. وبدأت أيضا الإجراءات ذات الصلة في المحاكم العسكرية في بلغراد ونيس. ويواصل المفوض السامي لحقوق الإنسان رصد الإجراءات مباشرة والحصول على محاضر إجراءات المحكمة التي لا يستطيع المكتب حضورها بالفعل. وقد أدت الجهود التي بذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تسليط الضوء على المسائل القانونية والإجرائية التي أثارها الإجراءات، إلى توسيع نطاق تبادل الاتصالات العملية غير الرسمية بين موظفي المحكمة والمدعين ومحمي الدفاع والمتهمين والمنظمات الوطنية والدولية، المهمة بإقامة العدل، وفيما بينها. وكجزء من هذه العملية، يوجه المفوض العام لحقوق الإنسان استفسارات متكررة بشأن الممارسة القضائية في مجال الاحتجاز. وقد أسهمت المشاورات التي أجراها المفوض السامي لحقوق الإنسان في إعادة تقييم القرارات المتعلقة بالاحتجاز في حالات تشمل صربيا بأسرها، وفي بعض الإجراءات في كوسوفو، وفي إجراء تقييم حاسم للأدلة التي استخدمت من قبل لتوجيه تهم جنائية أو لتبرير استمرار الاحتجاز. ويجري إنشاء مجموعة صغيرة وإن تكن آخذة في النمو من السوابق، حيث قامت المحاكم بالإفراج عن ٤٠ شخصا تقريبا أو إسقاط التهم الموجهة إليهم، وقد كانوا موضوعا محددا لاستفسار قام به المفوض السامي لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى لا يزال المئات من ألبان كوسوفو قيد الاحتجاز كما أدت موجة العنف التي وصفتها في هذا التقرير وفي تقريرتي السابق إلى عملية اعتقال شاملة، وعمليات احتجاز قامت بها قوات الشرطة، أو "محادثات مفيدة" بحثا عن مرتكبي الجرائم. واعتبارا من ١٨ كانون الثاني/يناير لم ترد وزارة العدل الصربية على المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن قرابة ٥٠ استفسارا لا تزال دون رد منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى المستوى السياسي لم يتم الإعلان عن أي سياسة بشأن تنفيذ النقطتين ١٠ و ١١، مع أن القوانين والإجراءات الصربية الاتحادية الحالية تشمل بالفعل وسائل للتنفيذ، ومن ذلك في جملة أمور، العفو العام الاتحادي، والتنفيذي على مستوى الجمهورية، وإنهاء الإجراءات، وتعليق التهم، وتخفيف الأحكام، وإطلاق سراح المحتجزين.

١٩ - وقد تم خلال العطلة التقليدية الواقعة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وضع جدول لعدة قضايا تتناول جماعات كبيرة بشكل خاص من المدعى عليهم أو حوادث وعمليات ذات طبيعة حساسة على نحو خاص. وبعد رصد عدة محاكمات، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجود مخالفات للإجراءات القضائية المحلية في معاملة جماعات مختارة من ألباني كوسوفو. كما دلت ملاحظة قاعات المحكمة على وجود اختلافات واضحة في الحالة البدنية والسلوك للسجناء المحتجزين في سجن ليبلان وغينيلان، وكلاهما تحت سلطة إدارة سجون منطقة بريشتينا، عن الحالة البدنية والسلوك للمحتجزين تحت سلطة إدارة سجون منطقة بريزن. وقد وردت بانتظام تقارير عن سوء المعاملة في ليبلان، ومات

سجينان بالفعل كانا قيد الاحتجاز في غينيلان. وخلال هذه الفترة، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو متكرر نقل سجناء ليليان في "مجموعة أوراهوفاتش" من ألبانيي كوسوفو التي تتألف من ٤٠ عضوا من قبل شرطة خاصة مدججة بالسلاح سمح لهم القاضي الذي ترأس الجلسات، وهم يحملون أسلحتهم الأوتوماتيكية، بالبقاء في قاعة المحكمة، بمعدل شرطي لكل شخص من المدعى عليهم، بدلا من حراس المحكمة النظاميين. وقد كان هؤلاء السجناء مقيدون بالسلاسل عند وصولهم إلى قاعة المحكمة، وظلوا طيلة المحاكمة مطأطئين الرؤوس في وضع مذعن، وكانوا ينظرون إلى فرادى الحراس من الشرطة قبل الإجابة على أية أسئلة عارضة توجهها إليهم المحكمة، ثم أعيد تقييدهم بالسلاسل عند خروجهم من قاعة المحكمة. وفي المقابل، فإن السجناء من ألبانيي كوسوفو الذين احتجزوا تحت سلطة سجن بريزن كانوا مكبلين عندما نقلهم حراس السجن الذين كانوا يحملون أسلحة خفيفة ومسدسات؛ ولم يبد على السجناء المرض أو سوء التغذية، وكانوا ينظرون إلى المحامين والقضاة وحتى إلى أفراد أسرهم خلال إجراءات المحاكمة.

٢٠ - وقد رصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عدة محاكمات خلال هذه الفترة اشتملت على إدانة أشخاص غيابيا والحكم عليهم. وكقاعدة عامة، تلقى الأشخاص المحكوم عليهم غيابيا أحكاما أشد من أحكام الذين حضروا للمحاكمة.

٢١ - ورصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المحاكمات التي ذكر فيها عدة أشخاص مدعى عليهم من ألبانيي كوسوفو، في شهادة علنية أمام المحكمة، أن بياناتهم التي أدلوا بها خلال احتجاز الشرطة لهم وبعد الاستدعاء للمثول أمام قاضي التحقيق تمت تحت المعاملة السيئة أو التعذيب. ومن أصل "مجموعة أوروسيفاتش" المكونة من ٢٦ عضوا، الذين اعتقلوا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأتي بهم للمثول أمام محكمة منطقة بريشتينا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ومنتصف كانون الثاني/يناير، توفي اثنان من المدعى عليهم عندما كانوا قيد الاحتجاز لدى الشرطة، وادعى جميع الأشخاص التسعة الذين كانوا يحضرون المحاكمة (إذ كان الآخرون يحاكمون غيابيا) أنهم عذبوا وما زالت آثار التعذيب الذي مارسه الشرطة وموظفو الأمن التابعون للدولة، بما في ذلك بعد استدعائهم إلى المحكمة، ظاهرة عليهم. ومن بين "مجموعة كاتشانيك" المؤلفة من ١٥ عضوا، الذين اعتقلوا في آب/أغسطس ١٩٩٨ وحوكموا في بريشتينا في منتصف كانون الأول/ديسمبر، شهد جميع الحاضرين (ثمانية منهم كانوا يحاكمون غيابيا) على أنهم أخضعوا لمعاملة سيئة تتراوح من الضرب إلى الصدمة الكهربائية. ولم يوجه القاضي الذي ترأس الجلسة ولا المدعي العام أية أسئلة أخرى بشأن هذه المزاعم. وقد حكم على جميع أعضاء هذه المجموعة بأحكام تتراوح من ثلاث إلى تسع سنوات، ولم يطلق سراح الذين حكم عليهم بأقل من ثلاث سنوات انتظارا للاستئناف، رغم أن هذا النص يوجد في القانون المحلي للأحكام التي تقل عن ٥ سنوات.

تحقيقات الطب الشرعي بشأن القبور الجماعية

٢٢ - عقب الحادثة التي وقعت في غورني أوبريني المشار إليها في تقريرني السابق، بحث فريق الطب الشرعي الفنلندي هذه المسألة مع السلطات الصربية وممثلي الوحدات الألبانية شبه العسكرية في كوسوفو.

وقد اقترح كلا الطرفين بصورة مستقلة أنه نظرا لأن من الخطر في الوقت الحاضر إجراء تحقیقات في غورني أوبريني (وكذلك في غولوبوفاتش)، ينبغي للفريق الفنلندي، بدلا من ذلك، أن يبدأ العمل في مواقع أخرى ليست حاليا تحت سيطرة الوحدات الألبانية شبه العسكرية في كوسوفو، ليحقق أولا في الموقعين عند غلوديانى وأوراهوفاتش. غير أن الفريق لم ير أن بالإمكان مواصلة أعماله الميدانية في أية مواقع أخرى، فقرر أن يغادر بريشتينا في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر طيلة عطلة عيد الميلاد. وفي الظروف الحالية ليس من المؤكد أن يكون هناك في المستقبل المنظور أي أمل في إجراء محاولة أخرى في غورني أوبريني.

٢٣ - وقد نوقشت الصعوبات التي واجهها فريق الطب الشرعي الفنلندي لدى أداء مهمته في اجتماع مع رؤساء البعثات الأوروبية، ونائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس اللجنة الحكومية للتعاون مع بعثة التحقق في كوسوفو، السيد ساينوفيتش، في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في بلغراد. وقد أعلن السيد ساينوفيتش استعداد حكومته لبحث هذه المشاكل، شرط أن لا يكون ذلك إلا بعد عودة الفريق الفنلندي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

التنسيق مع بعثة التحقق في كوسوفو

٢٤ - منذ وصول فريق التقييم التقني وخلال فترة تشكيل بعثة التحقق في كوسوفو، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقدم المعلومات إلى ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة التحقق في كوسوفو بشأن حالة حقوق الإنسان، وتوفر بصورة منتظمة للعاملين في بعثة التحقق في كوسوفو تعريفا بقضايا حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ ديسمبر، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خدمات خبير استشاري أوفد في مهمة إلى بعثة التحقق، وقدم مشورة إلى البعثة بشأن خطط إجراء تدريب مستمر للعاملين في التحقق في مجال حقوق الإنسان. وقد اجتمعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان كذلك مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووفد من أمانة هذه المنظمة خلال بعثتها إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الحالة الإنسانية

٢٥ - منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر، فر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من حوالي ٢٣ قرية في البلديات الأربع التالية: ديكان، وبودويفو، وستيملي، وسوفاريكا. وقد أدى القتال الذي استغرق أربعة أيام في أواخر كانون الأول/ ديسمبر في بودويفو إلى فرار ما يقدر عدده بـ ٥ ٠٠٠ شخص من الضواحي والقرى المجاورة. ونظرا لعدم إصابة المباني بعطب شديد، بدأت العودة إلى القرى حالما تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار. غير أن التوتر عاد عقب إلقاء القبض على ثمانية جنود يوغوسلافيين، مما أدى إلى نزوح جديد. وقد فر حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص من ١١ قرية في منطقة بودويفو - متروفيتشا، عاد منهم أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص فيما بعد.

٢٦ - وفي الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير، دفعت الاصطدامات التي حدثت في بلدية ديكان حوالي ٤ ٠٠٠ شخص إلى الفرار من ٥ قرى؛ وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من ٥٠٠ من هؤلاء عادوا الآن إلى اثنتين من القرى. ونتيجة للقتال الشديد في ستيملي/سوفاريكا وعقب المذبحة التي جرت في راتشاك في ١٥ كانون الثاني/يناير، فر ٤٠٠ ٦ شخص مدني من ألبانيي كوسوفو من ٦ قرى.

٢٧ - وفي هذه الأثناء، غادر جميع السكان الصرب الذين يقدر مجموعهم بحوالي ١ ٥٠٠ شخص من حوالي ٩٠ قرية، تقع بصورة رئيسية في كوسوفو الوسطى والغربية.

٢٨ - وحيث استمرت حالة السلام استمرت حالات العودة، وكانت بطيئة وتدرجية. فمثلا، عاد أكثر من نصف عدد الأشخاص الـ ٣ ٠٠٠ الذين غادروا مالميسيفو في تموز/يوليه، وما زالت عودتهم مستمرة وتعود الأوضاع إلى الحالة الاعتيادية. وفي لوديا قرب بيتش، توقف العمل في المدرسة التي ستستعمل بمثابة منزل لبعض الأسر ريثما تقوم هذه الأسر بإصلاح منازلها بعد حدوث جرائم القتل في قهوة بيتش، ولكن من المتوقع الآن أن يبدأ العمل من جديد. وقد طلب ممثلون عن ٢٠ أسرة من أوبرتوسا، وهي قرية في سوفاريكا، من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدتهم للعودة إلى موطنهم. وفي يونيك، وهي قرية فر منها ١٠ ٠٠٠ شخص في آب/أغسطس، عاد حتى الآن ١ ٥٠٠ شخص؛ غير أن نشوء بعض المشاكل بين القرويين والشرطة في الأسبوع الماضي أدى إلى عودة ٢٠٠ شخص إلى الفرار من القرية. ويبدو أن حالات العودة إلى يونيك هي من ألبانيا ودياكوفيتشا ويبدو أنها ما زالت مستمرة على الرغم من الحادثة التي وقعت مؤخرا.

٢٩ - في مطلع عام ١٩٩٩، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ١٨٠ ٠٠٠ مدني ما زالوا مشردين داخل كوسوفو وغالبيتهم الساحقة هم من ألبانيي كوسوفو، ومنهم حوالي ٥ ٠٠٠ تشردوا في الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٨. ويعتقد أن ١١٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى قراهم، إذا لم يكن إلى منازلهم، في الربع الأخير من عام ١٩٩٨. وكانت الأغلبية الكبرى من حالات العودة هذه من أمكنة التشرد داخل كوسوفو، لكنها تشتمل على حوالي ١٢ ٠٠٠ عائد من الجبل الأسود. ولم تبلغ التقارير عن حالات عودة أخرى ذات شأن من خارج كوسوفو.

٣٠ - وفيما يتعلق بأولئك الذين ما زالوا مشردين أو لاجئين خارج كوسوفو نتيجة للنزاع، يعتقد أن ٢٠ ٠٠٠ شخص على الأقل من كوسوفو قد انتقلوا إلى أجزاء أخرى من صربيا وهناك دلائل تشير إلى أن هذا الرقم قد يكون أعلى من ذلك. ويوجد حوالي ٢٥ ٠٠٠ متشرد في الجبل الأسود. وتقدر الأعداد في البلدان المجاورة على النحو التالي: ألبانيا ٢٢ ٠٠٠ (لم يبق منهم في منطقة تروبولي سوى حوالي ٥٠٠ شخص)؛ البوسنة والهرسك ١٠ ٠٠٠؛ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ٣ ٠٠٠. ويقدر أن حوالي ٩٣ ٨٩٠ شخصا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية طلبوا اللجوء في بلدان أخرى في أوروبا في عام ١٩٩٨، كان ما يتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة منهم من ألبانيي كوسوفو.

٣١ - وفي الأسابيع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٩، يُعتقد أن حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص فروا من منازلهم بسبب انعدام الأمن. ومن بين هؤلاء، والذين تشردوا في نهاية عام ١٩٩٨، تمكن حوالي ٧ ٠٠٠ شخص بالفعل من العودة. وعاد ٣ ٠٠٠ آخرون إلى مناطق لم تتأثر بالنزاع الأخير. لذلك تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ما زال حوالي ١٩٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخل كوسوفو.

ثالثا - ملاحظات

٣٢ - إنني تحت وقع الصدمة والفزع لهول ما تناقلته الأنباء من ارتكاب فظائع في راتشاك يوم ١٥ كانون الثاني/يناير، وأنا أحث السلطات اليوغوسلافية على البدء في التحقيق في هذه الجريمة على وجه الاستعجال بمشاركة خبراء دوليين. إن من المحزن أن المذبحة والأحداث التي أحاطت بها تشير على ما يبدو إلى نمط استخدام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للقوة على نحو غير متناسب للرد على استفزازات من جانب القوات شبه العسكرية لألبانيي كوسوفو. إن مقترفي هذه الأعمال الشنيعة لا بد أن يقدموا للمحاكمة حتى يكون ذلك رادعا عن ارتكاب المزيد من العنف ولتمكين كوسوفو من التمتع بفرصة لتحقيق السلام. إن أي شيء يوحى بتمكين الجناة من الإفلات من العقاب قد يصبح عقبة حقيقية أمام عملية إيجاد حل سلمي للنزاع عن طريق التفاوض وفي هذا الصدد، أحث على الامتنثال لسلطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة امتثالا غير مشروط في جميع أنحاء إقليم يوغوسلافيا السابقة.

٣٣ - لقد شكلت أعمال العنف منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وعلى وجه الخصوص مذبحة راتشاك التي وقعت في ١٥ كانون الثاني/يناير وما تبعها من أحداث ضربة موجعة للعملية الإنسانية، وذلك في وقت كان قد بدأ فيه وزع بعثة التحقق في كوسوفو يساعد على خلق وتعزيز الظروف لإعادة المشردين داخليا حتى إلى أشد المناطق صعوبة. فالمدنيون قد عادوا مجددا إلى الفرار طلبا للنجاة، والعديد منهم اضطر إلى المبيت في العراء وتحمل البرد القارس. إن تواصل أعمال العنف سيقوض ما حققته العمليات الإنسانية حتى الآن.

٣٤ - إن الخوف من القتال بين قوات الشرطة والوحدات شبه العسكرية لألبانيي كوسوفو واستمرار العنف ضد المدنيين يظللان المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في كوسوفو ويشكل العقبة الكأداء أمام العودة واستدامة عمليات العودة التي تمت سابقا. وقد أبانت العملية الإنسانية عن قدرتها على تقديم مساعدة واسعة النطاق. بيد أن كل ذلك لن يكون كافيا إذا لم يوضع حد للعنف ويخلق مناخ آمن. وإنني أشعر بقلق عميق إزاء خطر العودة إلى الحالة التي كانت تسود في كوسوفو قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأنا أهاب بأولئك الذين يمسون بمقاليد السلطة العامة أن يضعوا حدا لدوامه العنف وأن ينشدوا طريق الحوار البناء.

٣٥ - إنني أحس بقلق متزايد من أن يفضي انتشار العنف وطبيعة الهجمات إلى حالة من الحرب الأهلية الشاملة في كوسوفو، مما قد يؤدي بدوره إلى مضاعفات لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة برمتها. إن

العنف، أيا كان مصدره، لا يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة بالنسبة للسكان المدنيين في كوسوفو الذين كانوا ولا يزالون الهدف والضحية الرئيسيين للنزاع. وما من سبيل إلى حل الأزمة في كوسوفو غير القبول التام وغير المشروط بالمفاوضات السلمية. لهذا أعود فأحث الأطراف على البدء في المفاوضات بشأن إيجاد تسوية سلمية في كوسوفو دون مزيد من الإبطاء ودون شروط مسبقة، وذلك استجابة لطلب المجتمع الدولي وبوجه خاص قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

٣٦ - كما أنني أساند الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس بعثة التحقق في كوسوفو، السفير ووكر لتيسير الوصول إلى هذه التسوية، وأدعو السلطات اليوغوسلافية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر والتعاون تعاونا كاملا مع السيد ووكر وبعثة التحقق في كوسوفو، وأدعو أيضا سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الوفاء بالتزاماتها بالتعاون تعاونا كاملا مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة طبقا لما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

٣٧ - وأتوقع أن يتمكن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تبعا لذلك، بتشاور مع رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، من تزويد المجلس بمعلومات عن الجوانب السياسية للحالة في كوسوفو على نحو منتظم.

المرفق الأول

معلومات بشأن الحالة في كوسوفو والتدابير التي
اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مقدمة عملاً
بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

(كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)

الحالة العامة

تسارعت وتيرة الصراع وحدته في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير منذ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد نشأت دورة من المواجهات يمكن وصفها بوجه عام بأنها تشمل العناصر التالية، وإن كان ذلك لا يعكس ترتيباً محدداً للأحداث: هجمات خفيفة نسبياً يشنها جيش تحرير كوسوفو ضد الشرطة الصربية، وبخاصة ضد مركبات الشرطة ومبانيها وأفرادها؛ وردود غير متناسبة من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كثيراً ما تأخذ شكل عمليات حصار وتفتيش واسعة النطاق تقوم بها الشرطة الصربية بدعم من الجيش اليوغوسلافي وتشمل في بعض الأحيان استخدام الأسلحة الثقيلة؛ وما ينتج عن ذلك من تحركات سكانية واستقطاب سياسي لضحايا العنف، أياً كان أصلهم العرقي؛ وما يتبع ذلك من تجدد نشاط جيش تحرير كوسوفو في أماكن أخرى. وكثيراً ما يكون الصراع من أجل السيطرة على الطرق الرئيسية هو الحافز للصراع. وفي حين كانت حوادث يوم واحد هي التي هيمنت على التقرير السابق (حادثة الحدود التي راح ضحيتها ٣٦ من أفراد جيش تحرير كوسوفو وما أعقب ذلك من قتل ستة شبان صربيين في بيك)، فإن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت العديد من الانتهاكات الخطيرة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكانت المناطق الرئيسية التي وقعت فيها هذه الحوادث هي منطقة بودوفينو في شمال كوسوفو، ومنطقة ديكاني في غرب كوسوفو، ومنطقة ستيملي في وسط جنوب كوسوفو.

وخلال الفترة ٢٤-٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، وقع خرق خطير لوقف إطلاق النار عندما تحركت قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من بريشتينا إلى قاعدة جوية جنوبي بودوفينو تقع إلى الشمال من بريشتينا. وكانت دوريات بعثة التحقق في كوسوفو قد أبلغت من قبل أن قوات جيش تحرير كوسوفو تقوم بتحسين مواقعها المطلّة على طريق بلغراد - بريشتينا ذي الأهمية الاستراتيجية. ومع تظاهر قوات الجيش اليوغوسلافي بالقيام بتدريب عسكري، فإنها شرعت في القتال ضد جيش تحرير كوسوفو، وأدت المناوشات التي استمرت ثلاثة أيام بعد ذلك إلى تشريد ما يقرب من ٥ ٠٠٠ من المدنيين من القرى المحيطة بالمنطقة. وتمكنت بعثة التحقق في كوسوفو من التوسط لإقرار وقف لإطلاق النار، فيما كان مؤشراً مبكراً على الأثر المفيد الذي يمكن أن تلعبه وساطة البعثة. وكانت المنطقة التي تضم بلديتي بودوفينو وميتروفيتشا مركزاً للتوتر المتجدد في وقت لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير، عندما أسر جيش تحرير كوسوفو ثمانية من جنود الجيش اليوغوسلافي ضلوا طريقهم في منطقة باري شمال شرقي ميتروفيتشا.

وردا على ذلك، قام الجيش اليوغوسلافي بنشر أكبر قوة شوهدت منذ نشر بعثة التحقق في كوسوفو. وكان القتال محدودا، كما كان مشهودا للجيش اليوغوسلافي بأنه أظهر ضبطا للنفس بوجه عام. ولعبت بعثة التحقق دورا محوريا في ضمان إطلاق سراح الجنود الثمانية في ١٣ كانون الثاني/يناير، وأشيد بها من جراء ذلك، غير أن إطلاق سراح الجنود لم يؤد إلى تخفيض حجم قوة الجيش اليوغوسلافي في المنطقة. ولا يزال عدد أفراد جيش تحرير كوسوفو مرتفعا في المنطقة.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير، قامت الشرطة الصربية بعملية في منطقة ديكاني في غرب الإقليم. واشتبكت قوات الشرطة مع جيش تحرير كوسوفو في غورني راتيس. وجرى تعزيز القوة التي كانت بحجم السرية أصلا (١٠٠ فرد) لتصبح عملية بقوة كتيبة (٥٠٠ فرد). كما كان هناك دعم إضافي من الدبابات والعربات المدرعة التابعة للجيش اليوغوسلافي. وأثناء محاولة تأمين وقف لإطلاق النار، تعرضت بعثة التحقق في كوسوفو لأول خسائر، حيث أصيب أحد رعايا المملكة المتحدة وواحد من الصربيين كان يعمل مترجما شفويا. غير أن أيا من الاصابتين ليست مما يهدد حياتهما. وساد الهدوء لفترة قصيرة قبل أن يستأنف القتال.

وكانت ستيمللي ثالث منطقة تسبب قلقا كبيرا حيث كانت المنطقة التي شهدت حدوث أخطر حالات عدم الامتثال. فقد لقي ثلاثة أفراد مصرعهم في كمين نصبه جيش تحرير كوسوفو لقافلة تابعة للشرطة في المنطقة؛ وأسفر هجوم ثان عن مصرع شرطي آخر. وقام الجيش اليوغوسلافي بتعزيز مواقعه بالقرب من مرتفعات دولي التي تطل على الطريق الموصل من بريشتينا الى بريزن، وبدأت عمليات التحقيق من جانب الشرطة. وقد كان مدن بيلينتشى وبتروفا ومالوبوليتشي وراتشاك هي الأكثر تضررا من تلك العمليات. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، دخلت قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا قرية راتشاك، غربي ستيمللي. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، تمكنت دوريات بعثة التحقق والمراقبين الدبلوماسيين الآخرين من الوصول إلى القرية. واكتشفوا هناك جثث ٤٥ من الألبانيين المدنيين. وكان من بين الضحايا امرأة وطفل صغير. وفي مؤتمر صحفي عقب الاكتشاف، وصف رئيس بعثة التحقق، السفير ووكر، أعمال القتل بأنها "مذبحة" و "وحشية نكراء" وألقى بالمسؤولية على قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، وخلافا للترتيبات المتفق عليها بين الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوهانوفيتش، عادت الشرطة المسلحة إلى دخول القرية واستأنف القتال مع جيش تحرير كوسوفو.

وكان عدد الاحتجاجات المدنية الصربية من السمات المميزة للجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت تلك الاحتجاجات تهدف أصلا إلى إثارة مسألة الصرب المفقودين، وتستهدف توجيه رسالتها إلى المنظمات الدولية. وأدى اختطاف نائب عمدة كوسوفو بوليبي وقتله إلى تصليب مواقف الطائفة الصربية. وتشكلت حركة المقاومة الصربية التي تزعمها مامتشيلو ترايكوفيتش والتي تحظى بدعم الكنيسة الأرثوذكسية. وطلبوا من سلطات بلغراد المزيد من الحماية. غير أن الدعوات الموجهة إلى الرئيس الصربي ميلوتينوفيتش أو رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ميلوسيفيتش لزيارة كوسوفو لم تكن مجدية. وأدى

مصرع صربي ثان في نفس المنطقة إلى قدر كبير من الاضطرابات المدنية وإلى إغلاق الطرق المؤدية إلى بريشتينا. ورغم أن عمليات المنظمات الدولية تأثرت بشدة من جراء ذلك، فإن مطالب الجمهور كانت موجهة في الغالب إلى سلطات بلغراد أكثر مما كانت موجهة إلى أي طرف خارجي.

حالة السكان المدنيين

تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك حالياً حوالي ١٨٠ ٠٠٠ من المدنيين المشردين داخل كوسوفو. ويُقدر أن ٥ ٠٠٠ منهم قد تشردوا نتيجة للقتال الذي دار في الفترة ٢٤-٢٧ كانون الأول/ديسمبر في منطقة بودويغو شمالي بريشتينا. وقد عاد ٤٠٠ من المشردين داخليا إلى قريتي غورني لاباستيتشا وأوربانداتشا في منطقة بودويغو. وأفادت المفوضية أن عددا أقل عاد إلى القرى الأخرى في المنطقة، مثل فليكا ريكا أو دوني لاباستيتشا، وذلك نتيجة للمخاوف الأمنية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، وجد فريق تابع لبعثة التحقق في كوسوفو أن قرية بيران المجاورة، التي يسكنها عادة حوالي ١ ٠٠٠ شخص، خالية من السكان، إلا من بضعة رجال يجمعون ممتلكاتهم.

ولا يزال انقطاع الكهرباء في كثير من قرى كوسوفو يُشكل صعوبة ويؤدي في بعض الحالات إلى تدخل بعثة التحقق لدى سلطات الكهرباء لتيسير إعادة التيار الكهربائي إلى القرى. وفي بعض الحالات، كان القرويون يترددون في قطع الأخشاب كبديل دون وجود بعثة التحقق.

وتلقى مراقبو حقوق الإنسان في بيك عددا من التقارير غير المؤكدة عن إساءة معاملة السجناء في سجن دوبرافا بالقرب من إستوك إلى الشمال الشرقي من بيك. ولم تتمكن أي من المنظمات الدولية من الوصول إلى مقر السجن، وإن كان من المنتظر أن تتمكن من ذلك قريبا اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي الأسبوع الأخير من عام ١٩٩٨، أوصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معونات إنسانية إلى ١٤ موقعا في كوسوفو بقوافل ضمت ما مجموعه ٧٨ شاحنة. ونقلت ٢١ شاحنة إمدادات مقدمة من المفوضية؛ بينما نقلت ١٥ شاحنة مواد غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي؛ في حين نقلت الشاحنات المتبقية إمدادات مقدمة من مختلف المنظمات غير الحكومية. وفي أوائل عام ١٩٩٩، واصلت مفوضية شؤون اللاجئين تسيير قوافل لتوصيل المعونات إلى بلديات أوراهوفاتش وغلوغوفاتش وأوروسيفاتش وبرتسرين وبيك وكلينا. وتشمل الوكالات التي تقدم هذه اللوازم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة أطباء بلا حدود وفيالق الرحمة الدولية ومنظمة المعونة المباشرة للأطفال.

وأنشأت بعثة التحقق في كوسوفو وجودا دائما في مالميسيفو في ٦ كانون الثاني/يناير، وأفادت أن حوالي ٥٠٠ شخص قد عادوا إلى ديارهم. ويقدر الألبانيون الكوسوفيون المحليون العدد بحوالي ٨٠٠ شخص. ويزداد هذا الرقم بسرعة - فتقديرات المنظمات غير الحكومية تشير إلى أن ١ ٥٠٠ شخص قد عادوا بحلول منتصف كانون الثاني/يناير. وأظهرت الشرطة تعاونا وقامت بدوريات راجلة في البلدة. وقال

العائدون إنهم تشجعوا بالتأكيدات التي قدمتها السيدة أوغاتا خلال زيارتها في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر. ورتبت مفوضية شؤون اللاجئين لتوصيل معونات غوثية وأدوات لإصلاح الملاجئ من أجل العائدين، واتصلت بالسلطات المحلية من أجل فتح مدرسة ومستشفى البلدة وإعادة التيار الكهربائي. وطلب السكان مساعدة في تنظيف الآبار الملوثة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن حملة تحصين الأطفال في البلدة قد اكتملت رغم ما واجهته من صعوبات في الحصول على سجلات المعلومات.

وقامت بعثة التحقق في بريشتينا بزيارة القرى في منطقة ستيملي، على مسافة ٣٠ كيلومترا من بريشتينا، يوم ١٢ كانون الثاني/يناير. ووجد أفراد بعثة التحقق ٥٠ شخصا في بلينتشي، و ٣٥٠ شخصا في راتشاك، و ٦٨٠ شخصا في مالبوليتشي. وشوهد ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ من هؤلاء الأشخاص على الطريق بين ستيملي وأوروسيفاتش وهم يتحركون في اتجاه الجنوب الشرقي بعد عمليات الإعدام التي وقعت في راتشاك وما أعقبها من عمليات للشرطة الصربية في المنطقة.

تحركات اللاجئين

أفاد الوجود التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا أنه لم تكن هناك تحركات واسعة للاجئين عبر الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

وقد ازداد بصورة طفيفة تدفق اللاجئين إلى الجزء الشمالي الشرقي من ألبانيا، وبخاصة إلى منطقة هاس، في أوائل كانون الثاني/يناير، وإن كانت الأعداد لا تزال منخفضة في هذه المرحلة. غير أن تدهور الحالة الأمنية في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير قد يؤدي إلى زيادة هذا العدد.

وظلت حالة اللاجئين مستقرة بوجه عام، رغم بعض التحركات الداخلية داخل ألبانيا. وظل نقص الإمدادات الغذائية يمثل مشكلة رئيسية لأولئك الذين لم يغادروا بايرام كوري في الجزء الشمالي الشرقي من البلد في إطار برنامج إعادة التوطين الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين.

وبدأ مكتب اللاجئين التابع للحكومة الألبانية عملية لإعادة تسجيل اللاجئين من كوسوفو بعد الصعوبات الشديدة التي صودفت في التحقق من عدد اللاجئين في البلد. وتمضي العملية بصورة بالغة البطء نتيجة للمشاكل التنظيمية والفنية، وإن كان من المقرر أن تختتم في منتصف شباط/فبراير.

احتمال تسرب النزاع الى خارج كوسوفو

ظل الوجود التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، وبعثة رصد انتشار الحرب التابعة للمنظمة والموفدة إلى سكوبيي. وبعثة المنظمة الموفدة إلى البوسنة والهرسك وتلك الموفدة إلى كرواتيا، تتابع جميعها على نحو وثيق احتمال تسرب النزاع الى خارج كوسوفو.

وعلى الحدود بين ألبانيا وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، يمكن وصف الفترة المشمولة بالتقرير بأنها كانت هادئة إلى حد ما، رغم وقوع حوادث متناثرة وعدد من المصادمات بالقرب من الحدود. وظلت القوات اليوغوسلافية في حالة تأهب مرتفعة واستمرت في تسيير دوريات على الحدود بصورة منتظمة. وأدى سوء الأحوال الجوية وانخفاض درجات الحرارة بصورة بالغة أثناء الليل إلى عرقلة التحركات وأعمال المراقبة. وأعيد فتح نقطة العبور الحدودية في هاني أو هوتيت بين ألبانيا والجبل الأسود بعد أن ظلت مغلقة تماما لمدة أسبوعين. وظل جيش تحرير كوسوفو يلتزم بعدم إبراز صورته بدرجة كبيرة داخل ألبانيا، وإن كان قد تم رصد مقاتلين يقومون بعمليات عبر الحدود في منطقة الشمال الشرقي. ولا يزال هناك وجود لبعض عناصر جيش تحرير كوسوفو في شمال شرقي ألبانيا، حيث شوهد عدد من المقاتلين يشترون إمدادات غذائية ويقومون بنقلها.

وفي حادثة وقعت يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، رصدت دوريتان تابعتان لجيش تحرير كوسوفو تضمان ١٥ فردا شمالي كامينيتشا وتتحركان باتجاه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ثم قامتا بفتح النار على موقع حدودي تابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مورينا. وأعقب ذلك إطلاق نيران مدافع الهاون من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الأراضي الألبانية باتجاه كامينيتشا.

وتزايدت الغارات الحدودية التي تقوم بها قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الأسبوعين الماضيين، بما في ذلك رصد عمليات للاستطلاع الجوي داخل المجال الجوي الألباني وإطلاق نيران الأسلحة الآلية والهاونات عبر الحدود. واحتج المسؤولون الألبانيون على ما اعتبروه سلسلة من الانتهاكات الحدودية من جانب قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وعلى الصعيد السياسي، أدى اجتماع لم يكن منتظرا بين رئيس الوزراء الألباني مايكو وزعيم المعارضة والحزب الديمقراطي بريشا، وهو أول اجتماع من نوعه منذ انتخابات عام ١٩٩٧، إلى عدة نتائج منها الاتفاق بصورة أولية على ضرورة التوصل إلى موقف ألباني موحد بشأن صراع كوسوفو. والاتفاق على تحديد موقف مشترك شامل لكل الأحزاب بشأن مسألة كوسوفو لا يرمي فحسب إلى زيادة التعاون بين الأطراف، وإنما أيضا إلى بذل جهود دولية للتوصل إلى حل دائم وسلمي. وتشمل المبادئ الأساسية لذلك الحل حرمة الحدود الدولية وضرورة إقرار الحكم الذاتي، الذي يجد تعبيراً عنه من خلال برنامج مشترك لكل الأحزاب الألبانية.

وقد مهد ذلك الطريق أمام عقد اجتماعات بين قادة الأحزاب الألبانية من مختلف الاتجاهات مع الزعماء الألبانيين الكوسوفيين بغية تشجيع التوصل إلى موقف موحد يتمشى مع استراتيجيات التسوية الدولية. وفي هذا السياق، أجرى ديماتشي الزعيم السياسي لجيش تحرير كوسوفو محادثات مع رئيس ألبانيا ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير.

وأصدر البرلمان الألباني في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر قرارا يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الالتزام الدولي بإيجاد حل لأزمة كوسوفو.

وأفادت بعثة رصد انتشار الحرب، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموفدة إلى سكوبيي، أن الحالة ظلت مستقرة وهادئة على طول الحدود المقدونية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فلم تكن هناك تحركات غير معتادة، وظلت معابر الحدود مفتوحة. كما لم يكن هناك أي تغيير ملحوظ في نسق انتشار قوات الأمن المقدونية أو نشاطها. وعلى الصعيد السياسي، لم يكن هناك سوى رد فعل طفيف ملحوظ إزاء تدهور الحالة في كوسوفو، حيث لم يصدر أي تعليق رسمي عن الحكومة ولا عن أي من الأحزاب السياسية باستثناء قيادة الحزبين الرئيسيين للألبان العرقيين. ووجه حزب الألبان الديمقراطي رسالة مفتوحة إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يطلب فيها تخل الناتو عسكريا في كوسوفو.

الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

استمرت عملية تعزيز بعثة التحقق في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس الحالي بافتتاح المركز الإقليمي الخامس والأخير في بريشتينا، وتوجد المراكز الأربعة الأخرى في بريسترين وبيك وكوسوفسكا ميتروفيتشا وبريشتينا. واعتبارا من ١٨ كانون الثاني/يناير، كان ملاك أفراد البعثة يبلغ ٨٦٢ ١ فردا، منهم ٩٦٠ من الموظفين المحليين. وقد اكتمل استيعاب بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو.

وقام الرئيس الحالي، وزير الخارجية النرويجي كنوت فولباك، بزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي بلغراد، التقى الرئيس الحالي بالرئيس ميلوسيفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووزير الخارجية يوهانوفيتش، وكذلك بممثلي أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان. وحث الرئيس الحالي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إظهار ضبط النفس في كوسوفو، وطلب بصفة خاصة إتاحة مزيد من الوقت لبعثة التحقق في كوسوفو لكي تكفل إطلاق سراح جنود الجيش اليوغوسلافي الثمانية الذين أسرههم جيش تحرير كوسوفو. وأعرب عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية لصراع كوسوفو. وفي حين كررت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الإعراب عن استعدادها للتعاون تماما مع بعثة التحقق في كوسوفو، لم يتحقق كثير من التقدم بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة التي أثارها البعثة. وأعرب الرئيس الحالي أيضا عن قلقه إزاء الحالة المتعلقة بوسائل الإعلام والجامعات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي بريشتينا، زار السيد فولباك بعثة التحقق في كوسوفو ورافق دوريات البعثة في الميدان. وعقد اجتماعات مع رئيس المجلس التنفيذي المؤقت في كوسوفو، السيد أندلوفيتش، وكذلك مع ممثلي الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو. وحث كل أطراف الصراع على إظهار ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار. وشدد على أهمية وإلحاح إيجاد تسوية سياسية، وحث في ذلك الصدد قادة الألبانيين الكوسوفيين على تشكيل فريق تفاوضي مشترك. كما قام الرئيس الحالي بزيارة الجبل الأسود حيث أجرى

محادثات مع الرئيس ديوكانوفيتش ورئيس الوزراء فويانوفيتش ووزير الخارجية بتروفيتش. وكان من الملحوظ اهتمام الجانبين بتعزيز التعاون، وأعربت قيادة الجبل الأسود عن دعمها لبعثة التحقق في كوسوفو.

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الحالي أمام المجلس الدائم في ١٤ كانون الثاني/يناير، أشار إلى أن بعثة التحقق في كوسوفو تعد أخطر مهمة اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الإطلاق. وأشار إلى أنه إلى جانب التحديات العملية، فإن العقبات السياسية لا يُستهان بها. فسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تزود البعثة بالمعلومات ولم توفر لها ما تحتاجه من إمكانيات الوصول والدعم. وقد أوضح الرئيس الحالي في اجتماعاته مع الرئيس ميلوسيفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومع وزير الخارجية يوهانوفيتش أن الاستمرار في عدم الامتثال للمطالب المشروعة لبعثة التحقق سيتترك أثرا سلبيا على عمل البعثة.

وعقب اجتماع استثنائي للمجلس الدائم في ١٨ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيسه بيانا أعرب فيه عن إحساسه بالصدمة لقتل المدنيين الألبان العرقيين في كوسوفو يوم ١٥ كانون الثاني/يناير وأدان تلك الفظائع التي أُلقت ببعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على جيش وشرطة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمسؤولية ارتكابها ضد المدنيين العزل. ودعا إلى إجراء تحقيق شامل تقوم به سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل محاسبة المسؤولين عن المأساة محاسبة كاملة.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وجه وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. زفادين يوهانوفيتش، رسالة إلى الرئيس الحالي، وزير الخارجية النرويجي كنوت فولباك، أعلن فيها أن السفير وليم ووكر رئيس بعثة التحقق في كوسوفو أصبح شخصا غير مرغوب فيه. وفي اليوم التالي، عقدت الرئاسة اجتماعا لفريق المراقبة المخصص غير الرسمي (كوسوفو - ساندياك - فويغودينا). أعربت خلاله الوفود عن تأييدها القوي للبعثة وقيادتها. وصدر بيان صحفي عقب الاجتماع الوزاري الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وصف فيه قرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنه "غير مقبول على الإطلاق" وبأنه إجراء يؤدي إلى "المزيد من تفاقم" الأزمة. كما أدان الوزراء الثلاثة مقتل أكثر من ٤٠ من المدنيين الألبانيين الكوسوفيين مؤخرا في راتشاك، وقالوا إن أعمال القتل هذه وعدم تعاون حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعد "مثالا خطيرا لعدم الامتثال".

مركز عمليات بعثة التحقق في كوسوفو

الأفراد

٢١٧	مقر بعثة التحقق:
٣٦	بعثة التحقق/ معلمو مركز التدريب:
١٠٧	بعثة التحقق/ من يتلقون التدريب في المركز:
١٤٢	بعثة التحقق/بريتسرين:
١٢٢	بعثة التحقق/ ميتروفيتشا:
١٠٥	بعثة التحقق/بيك:
٤٧	بعثة التحقق/غنيلاوني:
٧٢	بعثة التحقق/بريشتينا:
٦	بعثة التحقق/بلغراد:
٤	بعثة التحقق/سكوبي:
٨	بعثة التحقق/الأفراد المنتسبون (المؤقتون)
٨٦٦	بعثة التحقق/الموظفون الدوليون (جميع المواقع):
٩٦٠	بعثة التحقق/الموظفون المحليون (جميع المواقع):
١ ٨٢٦	المجموع:

المركبات

٩١ (بما فيها ١٠ سيارات إسعاف)	المدرعة:
١٦٤	غير المدرعة:

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

أكتب إليكم رسالتي هذه لإعلامكم بما قامت به حتى اليوم منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) من إجراءات وما اتخذته من قرارات بشأن أزمة كوسوفو. وكما تعلمون فإن الحالة قد تدهورت بصورة ملحوظة خلال الأسابيع الأخيرة وبلغت أوجها بحدوث مذبحه الألبانيين الكوسوفييين في قرية راتشاك يوم الجمعة الماضي.

وبعد الاجتماع الذي عقده مجلس حلف شمال الأطلسي في ١٧ كانون الثاني/يناير لتقييم الحالة، دعا المجلس السلطات اليوغوسلافية إلى التعاون بالكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وإلى اتخاذ خطوات فورية لتقديم المسؤولين عن المذبحة المذكورة إلى العدالة. كما أعرب المجلس عن تأييده الكامل لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨)، وطلب من الرئيس ميلوسيفيتش الامتثال الكامل لالتزاماته إزاء منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمقتضى قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) وللتعهدات التي قدمها إلى الحلف في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي بشأن مستويات القوات وانتشارها.

وبطلب من المجلس، قامت سلطات عسكرية عليا للنااتو، ورئيس اللجنة العسكرية، الجنرال كلاوس نومان، والقائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا، الجنرال ويسلي ك. كلارك، بزيارة الرئيس ميلوسيفيتش شخصيا في ١٩ كانون الثاني/يناير للتأكيد على قلق المجلس وإعادة التأكيد على الحاجة إلى قيامه بالامتثال لالتزاماته. وللأسف، فإن الرئيس ميلوسيفيتش لم يقم بذلك. ولهذا فإن مجلس حلف شمال الأطلسي يقوم الآن بتقييم للحالة وبالنظر في أفضل طريقة لمساعدة المجتمع الدولي في بلوغ حل سلمي للأزمة.

كما وافق مجلس حلف شمال الأطلسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على أن أقدم إلى الأمم المتحدة تقريرا، للعلم، ولتوزيعه إذا رأيت ذلك مناسبا، بشأن امتثال طرفي النزاع. ووفقا لذلك، أرفق طيا تقييما لاتجاهات الطرفين للامتثال، يستند إلى مصادر متنوعة للحلف عامة ورسمية. ويشمل التقرير اتجاهات هامة وحوادث وقعت خلال الشهر الماضي، لكن الغرض منه ليس تقديم تقرير واف. وكما سترون من التقرير، لم يحترم أي من طرفي النزاع قرار وقف النيران؛ ارتكبت عناصر مسلحة كوسوفية عددا من عمليات الاختطاف والاعتداء. ومع ذلك، كانت أنشطة الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة الصربية غير متناسبة ومفرطة في مجملها، لا سيما عندما تؤخذ في الحسبان العمليات التي جرت خلال الفترة من ١٠ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وسأبقيكم على علم بأية تطورات هامة أخرى وإنني أتطلع إلى تبادل الآراء معكم في ٢٨ كانون الثاني/يناير بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل الأخرى.

وسأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(توقيع) خافيير سولانا

ضميمة

تقرير منظمة حلف شمال الأطلسي عن الامتثال في كوسوفو
١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الجدول ١

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٩٩ (١٩٩٨)

الحكم المنصوص عليه في القرار	النشاط ذو الصلة
١ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: وقف الأعمال القتالية والحفاظ على وقف إطلاق النار.	١٢-١٩ كانون الأول/ ديسمبر: وحدات الجيش اليوغوسلافي تبدأ الانتشار في منطقة بودويغو. الجيش اليوغوسلافي يقتل ٣١ من ألبانيي كوسوفو كانوا يعبرون الحدود. جيش تحرير كوسوفو يقتل، في حادثتين منفصلتين، ٨ من المدنيين الصرب، وضابطاً من الشرطة الخاصة. جيش تحرير كوسوفو يختطف نائب عمدة بوليي الكوسوفية ويقتله. ٢٠-٢٦ كانون الأول/ ديسمبر: جيش تحرير كوسوفو يهاجم دورية تابعة للشرطة الخاصة؛ فيقتل ٢ من أفراد الشرطة الخاصة. جيش تحرير كوسوفو يقتل ضابطاً من الشرطة الخاصة في بودويغو، ومسؤولاً عن الأمن المحلي في مقهى في كوفوسكا ميترفيتشا. قوات الجيش اليوغوسلافي، معززة بالمصفحات والمدفعية، تهاجم قرى في بودويغو والمناطق المحيطة بها. ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر - ٢ كانون الثاني/يناير: الجيش اليوغوسلافي يواصل قصف المرافق المدنية ومواقع جيش تحرير كوسوفو في بودويغو والمناطق المحيطة بها، مما أسفر عن مقتل ١٥ على الأقل من ألبانيي كوسوفو. جيش تحرير كوسوفو يقتل قاضياً في بودويغو. ٣-٩ كانون الثاني/يناير: جيش تحرير كوسوفو يقتل ٣ ضباط تابعين للشرطة الخاصة في كمين. جيش تحرير كوسوفو يُحمل مسؤولية هجوم بالقنابل اليدوية على حانة صربية، ومقتل موظف صربي في بوليي، وحارس صربي في محطة للطاقة، و٦ من أفراد الشرطة الخاصة. جيش تحرير كوسوفو يأسر ٨ من جنود الجيش اليوغوسلافي (أفرج عنهم فيما بعد سالمين). الجيش اليوغوسلافي/الشرطة الخاصة يقصنان قرى في منطقة بودويغو؛ ويهاجمان مواقع لجيش تحرير كوسوفو.

	الحكم المنصوص عليه في القرار	النشاط ذو الصلة
		١٠-١٦ كانون الثاني/يناير: الجيش اليوغوسلافي يطلق نيران الدبابات على لا باستيكا. الجيش اليوغوسلافي/الشرطة الخاصة يضطلعان بعمليات مدعومة بالمدفعية في منطقة ديكان. الجيش اليوغوسلافي/الشرطة الخاصة يضطلعان بعمليات في سوفاريكا وستيملي. الجيش اليوغوسلافي يقوم بقصف كثيف في راكاك. الجيش اليوغوسلافي/الشرطة الخاصة مسؤولان عن مقتل ٤٥ مدنيا في راكاك، حسب اعتقاد كثيرين (منهم رئيس بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا).
٢ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: اتخاذ خطوات لتحسين الحالة الإنسانية.	في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن خطط لبناء مراكز للمساعدة الإنسانية ومنازل جديدة وإعادة بناء المنازل المتضررة، ولكنها لم تنفذ هذه الخطط بعد. تسببت العمليات التي اضطلعت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المناطق المحيطة ببودويغو وسوفاريكا في تشريد ما يزيد عن ٧٠٠٠ شخص.
٣ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: الدخول في حوار بمشاركة دولية بهدف إنهاء الأزمة.	لا شيء جدير بالإبلاغ.
٤ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: وقف جميع الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس السكان المدنيين وإصدار أمر بسحب وحدات الأمن التي تستخدم لقمع المدنيين.	٢-٩ كانون الثاني/يناير: مدنيون يتهمون الشرطة الخاصة بإطلاق النار على قري دياكافاكا وسلبيتولا وبيلينس. ١٠-١٦ كانون الثاني/يناير: قوات الشرطة الخاصة/الجيش اليوغوسلافي تضطلع بعمليات لمكافحة التمرد في ستيملي وديكان وسوفاريكا وراكاك؛ انظر القيد ١ أعلاه.
٥ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: السماح برصد دولي فعال ومستمر، بما في ذلك إمكانية الوصول والتنقل بحرية كاملة.	طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، منعت قوات الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة موظفي بعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دخول مناطق مختارة.
٦ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: القيام، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.	لا يوجد أي مثال واضح على تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المفوضية للمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بأمان. وأفضت الأعمال القتالية الحاصلة مؤخرا في منطقة ستيملي إلى حالة تشرد داخلي جديدة، وتفيد التقديرات بأن عددا يصل إلى ٦٠٠٠ من المشردين الداخليين فروا من منازلهم في منطقتي ستيملي وراكاك. وكثير من هؤلاء بدون مأوى.
٧ -	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: وضع جدول زمني لتدابير بناء الثقة وإيجاد حلول سياسية.	لا شيء جدير بالإبلاغ.

النشاط ذو الصلة	الحكم المنصوص عليه في القرار	
منعت الشرطة الصربية فريق الطب الشرعي الفنلندي من إجراء أول عمليات استخراج لجثث ضحايا أعمال التقتيل الحاصلة في كوسوفو في مناوشة بشأن دخول الصرب إلى منطقة يسيطر عليها جيش تحرير كوسوفو. وقامت وحدة صربية مؤلفة من مساعد قائد الشرطة وما يزيد عن عشرين شرطيا يرتدون سترات واقية من الشظايا ويحملون أسلحة أوتوماتيكية، بإيقاف القافلة الفنلندية على الطريق المؤدي إلى ترستينيك. وقال أفراد جيش تحرير كوسوفو في المنطقة أن الشرطة غير مرغوب فيها أما الفريق الفنلندي فيستطيع مواصلة السير. واستاءت الشرطة الصربية من هذا الترتيب؛ فمنعت المحققين من المضي إلى موقع المدفن. واتهم قائد الفريق الفنلندي الجانب الصربي بالتعويق، مضيفاً أن ما ارتكبه الصرب ينتهك الحصانة الدبلوماسية للسفير الفنلندي المعني بحقوق الإنسان الذي كان يرافق الفريق. منعت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رئيسة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لويز أربور، من الدخول إلى كوسوفو لتقييم المذبحة المزعومة التي أودت بحياة ٤٥ مدنيا في راتشاك. وكانت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد نقلت الجثث من مسجد في راكاك إلى بريشتينا وبدأت تجري بنفسها عمليات التشريح.	١٠ كانون الأول/ديسمبر: جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق في الانتهاكات الممكنة. ١٩ كانون الثاني/يناير:	٨ -
لا يوجد ما يشير إلى أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قدمت مساعدة في هذا الجهد. انظر القيد ٨ أعلاه.	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: تقديم أفراد قوات الأمن الذين اشتركوا في إساءة معاملة المدنيين وفي التدمير المتعمد للممتلكات إلى المحاكمة.	٩ -
لم يصدر عن القيادة السياسية أو العسكرية أي إعلان لإدانة أعمال الإرهاب المزعومة التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.	قيادة الطائفة الألبانية في كوسوفو: إدانة جميع الأنشطة الإرهابية.	١٠ -

الجدول ٢

طرائق تقليص قوات الأمن والعمليات التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو، التي اتفقت عليها منظمة حلف شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨

الطريقة	الإجراءات التي اتخذتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
١ - تُسحب من كوسوفو وحدات الشرطة الخاصة التي نشرت هناك بعد شباط/فبراير ١٩٩٨. ويُخفض قوام الشرطة/الشرطة الخاصة في كوسوفو إلى المستوى اللازم لتأدية واجباتها الذي كان عليه ذلك القوام في شباط/فبراير ١٩٩٨.	يوجد دليل قوي على أن فصائل الشرطة الخاصة من صربيا ذاتها لا تزال تضطلع بعمليات داخل كوسوفو. وليس ثمة ما يشير إلى أنه يجري سحب الفصائل التي توجد مواقعها خارج كوسوفو.
٢ - تُسحب من كوسوفو أو تُعاد إلى الجيش اليوغوسلافي أي أسلحة ثقيلة (من عيار ١٢,٧ ملممترا فأكثر) أو معدات جلبت إلى كوسوفو أو نُقلت من الجيش اليوغوسلافي إلى الشرطة/الشرطة الخاصة بعد شباط/فبراير ١٩٩٨.	تحوز الشرطة الخاصة وتستخدم أسلحة ثقيلة في كوسوفو، منتهكة هذا الحكم.
٣ - تستأنف الشرطة/الشرطة الخاصة الأنشطة التي تضطلع بها عادة وقت السلام. وتُعاد الأسلحة والمعدات الثقيلة التي لا تزال تحت تصرف الشرطة الخاصة في كوسوفو إلى المعسكرات ومخافر الشرطة.	انظر القيد ٤ من الجدول ١. يستمر القيام بدوريات المرور المشددة وتعزيز مخافر المراقبة ونقاط التفتيش غير المأذون بها.
٤ - تُسحب من كوسوفو جميع وحدات الجيش اليوغوسلافي والمعدات الإضافية التي دخلت إلى كوسوفو بعد شباط/فبراير ١٩٩٨.	قد يكون تم تعزيز صفوف وحدات الجيش اليوغوسلافي بأفراد من خارج كوسوفو.
٥ - تعود إلى المواقع العسكرية جميع عناصر الجيش اليوغوسلافي المتبقية في كوسوفو، عدا من يقومون حاليا بتعزيز صفوف حراس الحدود، مع مراعاة الاستثناءات المتفق عليها.	بدأت وحدات الجيش اليوغوسلافي تنتهك بوضوح هذا الشرط في منتصف كانون الأول/ديسمبر ولا تزال تنشر الوحدات بما يتجاوز الحدود المتفق عليها المتصلة بالحجم والموقع.
٦ - يقدم قادة الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة إلى بعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقارير أسبوعية مفصلة عن عدد أفراد قواتهم وأسلحتهم وأنشطتها، ويقدمون إلى البعثة إخطارا وإيضاحا فوريين بشأن أي عملية نشر مخالفة لهذه الأحكام.	كانت التقارير المقدمة من الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة غير صحيحة ومضللة. ولم تقدم وحدات الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة بيانات عن المعدات وعدد الأفراد والأنشطة.
٧ - تُزال جميع نقاط التفتيش.	طرائق التحقق من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو لا تزال الشرطة الخاصة تحتفظ بنقاط تفتيش غير مأذون بها وتبني مثل هذه النقاط في جميع أنحاء كوسوفو. ويحتوي البعض منها على مطابخ ومرافق النوم.
٨ - في حالة حوادث تزايد التوتر، يكون للشرطة الحق في القيام بواجبات الدوريات في مركبات مصفحة بعد إخطار بعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.	انظر القيد ٦ أعلاه. يُرسل الإخطار عادة بعد الواقعة كبيان بالأعمال التي تم القيام بها.

الجدول ٢

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٠٢ (١٩٩٨)

الحكم المنصوص عليه في القرار	النشاط ذو الصلة
١ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: التعاون بالكامل مع بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع بعثة التحقق الجوي.	تواصل بعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو بدون معوقات وبدعم كامل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
٢ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: الامتثال الفوري لقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨).	في ١٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن السفير ويليم ووكر، رئيس بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "شخص غير مرغوب فيه" وأمرته بمغادرة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في غضون ٤٨ ساعة.
٣ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: احترام حرية حركة أفراد بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهم من الموظفين الدوليين.	عمليات هجومية شتى اضطلعت بها قوات الجيش اليوغوسلافي والشرطة الخاصة، منها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في منطقة بودوفو والفترة من ١٥ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير في منطقة ستيملي. انظر القيد ١ و ٤ من الجدول ١.
٤ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: كفالة سلامة وأمن جميع الموظفين الدبلوماسيين، بمن فيهم أعضاء بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وغير الحكوميين.	يمنع كلا الطرفين الدخول إلى بعض المناطق وبعض المرافق. وحتى هذا التاريخ، لم تسمح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لموظفي البعثة بالاطلاع على عمليات الحدود ودخول بعض مرافق الشرطة الخاصة.
٥ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: ضمان عدم تعرض الأفراد للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها أو للتدخل بأي شكل من الأشكال.	في ١٧ كانون الثاني/يناير، بدأت الشرطة الخاصة، بدون إنذار، إطلاق نيران المدافع والأسلحة الأوتوماتيكية في راكاك، مما عرض موظفي البعثة في المنطقة المجاورة إلى مخاطر شديدة.
٦ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والطائفة الألبانية في كوسوفو: التعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية واجتذاب الكارثة الإنسانية الوشيكة الحدوث.	في ١٥ كانون الثاني/يناير، تسببت نيران الأسلحة الصغيرة لجيش تحرير كوسوفو في إصابة ٢ من موظفي البعثة بجروح. ويدعي جيش تحرير كوسوفو أن إطلاق النار لم يكن متعمدا.
٧ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: تهيئة الظروف التي تمكن المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم.	لا شيء جدير بالإبلاغ.
٨ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: إجراء تحقيق فوري وكامل في جميع الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد المدنيين، وذلك من خلال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الموجودة في لاهاي.	انظر القيد ٨ من الجدول ١.
